

الانتداب بإنشاء مدارس صناعية عربية في البلاد، باستثناء مدرسة حيفا الصناعية التي افتتحتها حكومة الانتداب سنة ١٩٢٦، ثم استولت عليها السلطات العسكرية البريطانية ولم تتخل عنها لإدارة التعليم إلا سنة ١٩٤٥<sup>(٨٦)</sup>. ولم تكن هذه المدرسة تفي بالغرض المطلوب من تخريج المعلمين الفنيين علاوة على نقص الكفاءات الفنية لخريجي تلك المدارس. ولم يلعب هؤلاء الخريجون أي دور محسوس في النشاط الصناعي في البلاد، فقدرة المدرسة الاستيعابية في العام لا تزيد على أربعة وعشرين طالباً. وكان العمال العرب يكتسبون خبرتهم الصناعية عن طريق ممارستهم للصناعة مع عمال أكثر كفاءة منهم<sup>(٨٧)</sup>.

يضاف إلى ذلك، عدم حماية الصناعة العربية من المنافسة الخارجية، في الوقت الذي حمت فيه حكومة الانتداب الصناعات اليهودية.

يتضح لنا مما تقدم، أن الصناعة قد بدأت في فلسطين، كغيرها من البلاد العربية التي خضعت للدولة العثمانية، يدوية تقليدية، تهدف، بالدرجة الأولى، إلى سد طلبات الأسرة أو القرية أو المدينة، وفائض الإنتاج كان يسوّق، بعد ذلك، في مدن أخرى، وإن كان هذا صعباً، لوعورة المواصلات وصعوباتها، من ناحية، وتهديد البدو وغاراتهم على القرى والمدن، من ناحية أخرى. ثم تطورت الصناعة بعد ذلك تطوراً طبيعياً غير أنه بطيء، وذلك لقلّة رأس المال المستثمر فيها، لأن الطبقة البرجوازية العربية كانت مشغولة، آنذاك، بالوظائف الحكومية وبالملكية الزراعية أكثر من توجيهها إلى ميدان الصناعة، لا سيما وأن فلسطين تفتقر إلى المواد الخام التي ترتكز عليها الصناعة كالفحم والحديد، فكانت تعتمد على المحاصيل الزراعية كمادة خام أولية لها. واستمرت الحال على هذا المنوال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت الصهيونية بالظهور في فلسطين ودأبت على العمل من أجل إقامة اقتصاد منافس للاقتصاد العربي، مما أدى إلى روح التنافس بينهما.

ولكن إمكانيات وخبرات الوافدين الصهيونيين على فلسطين كانت أقوى من إمكانيات أهل البلاد، يضاف إلى ذلك دعم حكومة الانتداب للصناعة اليهودية واحتضانها حتى ترعرعت في ظل الحماية الجمركية على حساب الصناعة العربية. كما أن الصراع القومي الذي خاضته الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الوجود الدخيل، بما فيه وجود صناعته، وما رافقه من أحجام البرجوازية العربية عن الخوض في ميدان الصناعة، كل هذه العوامل، مجتمعة، أدت إلى تقهقر الصناعة العربية وتأخرها عن مثيلتها الصهيونية في البلاد.

(١) محمد رفيق التميمي، ولاية بيروت، الجزء الأول، بيروت: بلا ناشر، ١٣٢٣ هـ، ص ٢٦٥.

(٢) د. ليلى الصباغ، المجتمع السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣، ص ٦٧.

(٤) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ١٨.

(٥) د. كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.،

(٣) عبد العزيز محمد عوض، متصرفية القدس في العهد العثماني، رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيّزت